

صدر قانون البناء الموحد الحديث عام ٢٠٢٠-٢٠٢١، والذي استهدف الالتزام بالارتفاعات والبيانات الموجودة في شهادات الصلاحية، وعدم الالتفاف عليها خصوصا فيما يتعلق بالبناء على الأراضي الزراعية، وظننت وقتها ان الحكومة التي تصرخ من الزيادة السكانية الرهيبة، أوقفت بهذا القرار المتعجل، بناء منازل الشباب المقبل على الزواج في القرى والأحياء وألزمت كل من يريد البناء بالتصالح أو اللجوء للترخيص، وكنت وقتها أضرب كفاً على كف من الضربة الموجهة للشباب المقبل على الزواج، بعد ان تأجل مشروع زواجه وأيقنت وأنا أدير محرك البحث عن نسبة الزواج في هذين العاملين انها ستتراجع عن الأعوام التي تسبقها طبقاً للتوقعات التي دارت بخليتي ولم اسطرها على الورق، وإذا بمعدل الزواج يسجل طبقاً للبيانات الصادرة من **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء**، ان الإحصاء السنوي لحالات الزواج للعام ٢٠٢١، تؤكد ان عدد عقود الزواج في هذا العام تصل إلى ٨٨٠ ألفا و٤١ عقداً، محققة نسبة زيادة ٠.٥% عن العام السابق، فشعرت اننى ظلمت الحكومة وتأكدت أيضاً ان الشعب المصري ليس له كتالوج كما يقولون وانه لن يتراجع عن الزواج ولا عن الإنجاب تحت أي ظرف.

وعندما تحدث الرئيس عبدالفتاح السيسي عن ضرورة انشاء صندوق للأسرة، يشارك فيه المقبلون على الزواج ضمن مواد قانون الأحوال الشخصية لم يحدد سيادته قيمة المشاركة وتركها للجنة القضائية برئاسة وزير العدل المستشار عمر مروان، وبعدها يتم طرحه للحوار المجتمعي قبل عرضه على مجلس الوزراء ثم يحال إلى البرلمان، الذي قد يرفض التعديلات أو يوافق عليها، والغريب في الأمر ان هذه المراحل ستستغرق ما يزيد على ثلاثة أشهر وربما أقل، ورغم ذلك تم عقد قران أعداد لا حصر لها هرباً من مبلغ الـ ٣٠ ألف جنيه الذي لا يوجد له أساس من الصحة والتي قدرها بعض المحللين انها ستتراوح بين مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه لا أكثر، والسؤال هنا كم عدد الحالات التي عقدت قرانها خلال الأيام القليلة الماضية، وكم حالة ضمنها فضلت ان تعقد القران على حساب الالتزامات المقررة بين الأزواج، وهل سيتم الالتزام بها في ظل هذا الغلاء الفاحش، الذي نعيش فيه وارتفاع تكاليف الزواج؟ وهل لا قدر الله من الممكن ان تقع حالات طلاق من هؤلاء المهرولين قبل اعداد القانون في الأسابيع القادمة؟ وهل ستسرى عليهم بنود القانون خصوصا ان القانون تم اقراره خصيصا بعد ان ارتفعت حالات الطلاق طبقاً لتقرير **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء** الصادرة بتاريخ ٢٤ أغسطس عام ٢٠٢٢، إن عدد حالات الطلاق سجلت ٢٤٥ ألفا و٧٧٧ حالة، بزيادة نسبتها ١٤.٧% عن العام الماضي، أي أن حالات الزواج في ازدياد والطلاق أيضا ومازلتؤكد أن شعب مصر ليس له كتالوج.